# ندوة "النهار" ناقشت أداء القطاع والإنغماس في تمويل الدين وفائض السيولة ومعدلات الفوائد

## طربيه: العبرة ليست في جذب الودائع بل في حسن توظيفها وفائض السيولة ليس قاعدة ثابتة

## أزهري: لتحدد الحكومة والسلطة النقدية مهلةً لخفض يطول حصتنا من دين الدولة تدريجاً

## حنا: الإصلاحات اكثر من ضرورة ولنبدأ بها بـ"المفرّق" ما دامت آلية "الجملة" غير جاهزة بعد

**بات القطاع المصرفي وحيدا في ساحة المواجهة الداخلية، رغم بقائه غير محصن بمقومات المناعة التي يفترض ان يستمدها من الاستقرار السياسي والامني. في ظاهرة فريدة، استمر القطاع في حصد دفق نقدي من الخارج احدث فائضا في السيولة، ونجح، رغم تحفظ بعضهم، في ادارته كي لا يتحوّل عبئا. لكن، هل هذا ما يتطلبه القطاع من اجل تطوير اداء بات مرتبطا اكثر بما يمكن ان يضاف الى المعايير والمتطلبات العالمية ولا سيما بعد الازمة المالية التي لا تزال فصولها تتوالى ازمات بنيوية في دول القارة العجوز؟**

**ندوة "النهار" طرحت تساؤلات عن الأداء المصرفي والفوائد والشراكة مع القطاع العام والاصلاحات الغائبة. واستضافت رئيس جمعية المصارف ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه، ورئيس مجموعة بنك لبنان والمهجر الدكتور نعمان ازهري، والمدير العام التنفيذي في بنك عوده-مجموعة عوده سرادار الاستاذ سمير حنا.**

**وهنا وقائع الندوة:**

المشاركون في الندوة: جوزف طربيه، ونعمان أزهري، وسمير حنا والزميلة فيوليت البلعة.

**● منذ أعوام، يبقى الاداء المصرفي واقعا بين سندان الاداء السياسي والحكومي الذي سجل اخفاقات كثيرة وإن كان آخرها تحت عنوان الوفاق الوطني، وبين الاداء المهني الذي حوّل لبنان المصرفي والمالي نموذجا يحتذى حتى من اكبر الدول عندما تجاوز ازمة المال واستطاع الافادة منها. كيف يوفق المصرفيون بين هذين المناخين المتناقضين؟ وباي تكاليف وعلى حساب من؟**

طربيه: صحيح ان الوضع السياسي غير مستقر، لكن اعتدنا كمؤسسات مصرفية هذا الوضع كما اعتادته المؤسسات الدولية وخصوصا ان لبنان تجاوز مرارا في الماضي حالات صعبة. وايضا، اعتاد المودعون سواء اكانوا مقيمين ام غير مقيمين الوضع، واطمأنوا الى حسن ادارة القطاع ومناعته وعدم وقوعه في المطبات. الى ذلك، عرف لبنان بإيفاء التزاماته المالية اذ لم تتخلف الدولة يوماً، رغم الظروف الصعبة عن تسديد موجباتها. وهذه مأثرة يجب الإقرار بها.

**● هذا يفضل استمرار المصارف في تمويل حاجات الدولة في مواعيد استحقاقها... وهنا أيضا لديكم دور مهم...**

طربيه: طبعا، لكن الامر يتطلب دراية وحكمة، بدليل ان دولا كثيرة تختار لدى وقوعها في حالات عجز، التوقف عن الدفع او الايفاء. اختار لبنان الالتزام بموجباته مما انعكس ايجابا على الثقة به والرهان عليه. يضاف الى ذلك، محافظة لبنان على الحريات الاقتصادية واحترام القواعد الاساسية للإقتصاد الحر، مما شكّل اساسا يمكن البناء عليه. وبالنسبة الى القطاع المصرفي، فقد استطاع بفضل الاستقرار النقدي وتحقيق معدلات نمو مستمرة، أن يحيّد نفسه وأن يفصل بين الاداء السياسي والاداء الاقتصادي والمالي. علما ان هذا لا يعفي الدولة من دورها في تأمين مقومات الإستقرار السياسي والإجتماعي.

### أداء وفوائد وتكاليف

**● سمعنا الجانب الايجابي من العلاقة بين الاداء السياسي والاقتصادي. لكن، ثمة كلفة يرتبها الإداء السياسي على القطاع المصرفي وخصوصا في الاوقات الضاغطة. أين هي الكلفة وعلى حساب من؟**

أزهري: تتمثل الكلفة في أضطرار المصارف الى دفع فوائد تفوق معدلاتها المستويات الدولية. هذا بالنسبة الى العملات الأجنبية، أما بالنسبة الى العملة اللبنانية، فالخزينة هي التي تتحمل في النهاية أعباء الفوائد العالية.

**● لماذا؟ فمعدلات الفائدة مرتبطة بارتفاع منسوب المخاطر...**

أزهري: عملياً، يجب ان يكون هناك فارق معوّل بين الفائدة المدفوعة محليا والمدفوعة خارجيا نظرا الى الخطر السيادي اللبناني. لقد مررنا بتجربتين قاسيتين جدا (استشهاد الرئيس رفيق الحريري وحرب تموز 2006)، وحينها لعب مصرف لبنان دورا حاسما في ظل الفراغ السياسي الكبير، ونجح في اعادة الثقة الى البلد وأمن إستقرار النقد الوطني، كما أظهر القطاع المصرفي مناعة وقوة. لكن الموضوع يختلف الآن، حيث تسلط الأضواء على أهمية عجز الميزانية ونسبة الدين إلى الدخل القومي ولا سيما لدى بعض الدول الأوروبية، رغم أن مستويات عجز الميزانية ونسبة الدين إلى الدخل لديها تقل عن المستويات اللبنانية. لذلك، لا بد من أن يكون الهم الأول في لبنان هو لخفض عجز الميزانية والحد من تنامي الدين. وأعتقد أن وزيرة المال حريصة على ذلك، لكن الضغوط عليها كبيرة بهذا الشأن.

حنا: هل برأيك ان الاداء السياسي اليوم هو اسوأ مما كان عليه في الـ2008 و2009؟

**● هل نفهم انكم راضون على هذا الاداء؟**

حنا: في حينه لم يكن للبنان رئيس ولا حكومة في ظل مناخ مضطرب إثر الانتخابات النيابية، ورغم ذلك، زادت الودائع 30 مليار دولار. الوضع افضل اليوم الف مرة مما يتيح لنا توقع استمرار نمو الودائع في القطاع المصرفي. الكلفة في فوائد سندات الخزينة التي ستنخفض بعد في ترجمة مباشرة للمكتسبات الماكرو اقتصادية المحققة في الاعوام الثلاثة الماضية والتي ترجمت بدورها في الاحتياط الاجنبي لدى مصرف لبنان الذي يكاد يوازي الكتلة النقدية بالليرة. فالفائدة مرآة لنسبة التضخم في الاقتصاد الذي يراوح بين 2 الى 3 في المئة.

**● لكن، لماذا؟ هل بسبب الدفق النقدي ام بسبب تحسن التصنيف السيادي للبنان الذي يعكس تراجع منسوب المخاطر؟**

حنا: بات تصنيف لبنان B، وهو البلد الوحيد بين 22 دولة عربية وخلافا لدول اوروبا الذي رُفع تصنيفه. ومعلوم ان الفائدة المرتفعة تعني ان مخاطر البلد لا تزال كبيرة، وهذا لا ينطبق على لبنان كلياً. فهنالك كلفة ناجمة عن عجز الميزانية المستمر الذي يزيد بدل تراجعه مع تطبيق بنود اصلاحية، اذ تعذر تطبيق السلة الكاملة. المهم ان نبدأ وخصوصا ان ثمة بنوداً سهلة. علما أن التصنيف مجحف جداً بحق المصارف المصنفة B كما الدولة بينما تستحق تصنيف A واكثر نظراً إلى مكانتها المالية العالية.

- حتما تتوقعون استمرار هذا الدفق النقدي الذي يعزز الأداء المصرفي ويدفع النمو الى معدلات مرتفعة؟

أزهري: اذا لم تحصل خضات كبيرة أمنية أو سياسية، فلا مشكلة. لكن من يضمن ذلك في ظل التشنجات السياسية الحالية؟

- لكن، في غياب الاصلاح، تستمر الدولة في الانفاق وتلجأ الى الضرائب...

حنا: لا نسعى الى زيادة الودائع، فالمهم هو التسليف. وبالارقام، تراجع نمو الودائع في الاشهر الخمسة الاولى من السنة بما بين 30 الى 40 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، بينما بلغت التسليفات المصرفية الجديدة الى القطاع الخاص 80 في المئة من إجمالي نمو التسليفات خلال 2009. التسليفات هي التي تحدد النمو وليس الودائع.

**● شكلت الـ30 مليار دولار ودائع مشكلة في السوق المحلية، اذ حارت المصارف في توظيفها وباتت تشكل عبئا عليها. كيف تتحكمون بهذا الفائض؟**

حنا: في الأشهر الخمسة الأولى من السنة لم تزد الودائع سوى 4 مليارات دولار في مقابل 7 مليارات في الفترة المماثلة من 2009 الذي كان استثنائيا. يجب الا نعيش على اساس ان كل عام ستزيد الودائع بنحو 19 مليار دولار...

**● هذا يعني ان ثمة تراجعاً في الودائع...**

أزهري: لا تراجع، لكن حصل إنخفاض في معدل نمو الودائع هذه السنة، نجم عن إنخفاض معدلات الفوائد المدفوعة من المصارف في لبنان.

طربيه: السوق تصحّح نفسها بين وقت وآخر، ولا يمكن أن يستمر دفق الودائع بنفس الوتيرة السابقة إذا اتضاءلت فرص التوظيف المجدية لهذه الودائع.

حنا: إن تراجع بنية الفوائد بالليرة هو ترجمة للتدفقات النقدية بموازاة التحويلات الكبيرة من العملات إلى الليرة. انسجاماً مع هذا الواقع، تخفض المصارف كلفة الودائع

لكن بوتيرة اقل تسارعا بسبب المنافسة في ما بينها، وبات معدل الفائدة على الودائع بالليرة اعلى من المردود على الاستعمالات بالليرة بعدما تراجع المردود على سندات الخزينة المستحقة منذ بداية السنة والمعاد تجديدها بمعدل 2,07 في المئة أقل. وهذا يعني ان اعادة تسعير السندات تتم بتدني 2 في المئة. نعتقد أنه من الآن فصاعداً، هنالك ضرورة للمصارف بخفض كلفة ودائعها بالليرة بشكل ملحوظ. ففي حال تم تحديد الودائع بالليرة على الفوائد الحالية، نصل في الـ2011 الى عائد سلبي على السيولة بالليرة بنسبة تتجاوز 1 في المئة. إن اقصى فائدة ممكنة للمصارف من أجل تغطية تكاليفها المالية والتشغيلية فقط لا يمكن أن تتعدى 5 في المئة على الودائع بالليرة.

### حصة المصارف من الدين

**● كيف تصحح السوق نفسها في ظل تنافس حاد بين المصارف يحول دون تراجع في كلفة الودائع انسجاما مع تراجع معدلات الفائدة الموجهة بالليرة؟**

طربيه: يعني ان القطاع لن يتحمّل سيولة اكثر من حاجته او إمكاناته في توظيفها. فالعبرة ليست في جذب "السيولة" فحسب، بل ايضا في حسن توظيفها. والفائض في السيولة (تدفق الودائع) جاء في ظرف مساعد يجب البناء عليه لانه ليس قاعدة ثابتة. فاذا نجحنا مرة، علينا استثمار هذا النجاح والبناء عليه لتأمين إستمراره عن طريق توسيع مروحة خدمات المصارف لتشمل اكبر عدد ممكن من القطاعات والأفراد بما يساعد في استمرار فرص النمو وتعزيزها.

**● الكلام كثير عن هذا الفائض وعن كيفية ادارته وايضا عن اعبائه...**

طربيه: ثمة كلام غير علمي احياناً على الشأن المالي والنقدي والاقتصادي وحتى الضريبي. لقد استحق لبنان السيولة التي تدفقت عليه في وقت كانت فيه القطاعات المصرفية في الخارج تتعرض للأزمات. إن هذه السيولة هي نعمة وليست نقمة، وهي دليل ثقة بأداء المصارف ومتانتها رغم إستمرار عجز المالية العامة وتأخر الاصلاحات. وهذا يدل على قوة القطاع المصرفي اللبناني الذي سيكون الابرز في المنطقة في ما لو صدرت اشارات ايجابية في شأن الإصلاحات المطلوبة من الدولة.

أزهري: ثمة أموال تدخل باستمرار الى لبنان منذ اكثر من 50 عاماً هي أموال اغترابية. لكن شاهدنا في الاعوام الأخيرة تدفقا كبيرا لـ"أموال ساخنة" Hot money تأتي بغرض جني الارباح بسرعة، وتخرج عند اول خضة وتتسبب بضغط. لذا، ارى ايجابية في ما حصل اخيرا من انخفاض في الفوائد منعا لجذب هذا النوع من الاموال. لكن، لدينا مشكلة اساسية تتمثل في نسبة الدين الى الناتج المحلي، وكل العالم يركز على هذه الناحية إلا نحن. أما المشكلة الثانية، فتكمن في ان لبنان هو البلد الوحيد الذي يحمل قطاعه المصرفي القسم الاكبر من الدين. علما ان الدين بالليرة ليس المشكلة الأساسية بل الدين بالعملات، وهو الذي يجب بالأسبقية وضع سقف له لدى كل مصرف مقارنة بأموال المساهمين...

**● لكنه ليس كبيرا الى حد يشكل عبئا مقلقا...**

أزهري: لكن لا يجب أن نترك الأمور تتمادى قبل فوات الأوان.

حنا: حصة القطاع المصرفي من إجمالي الدين بالعملات تبلغ 11,6 مليار دولار في ظل ودائع إجمالية بالعملات بزهاء 63 مليار دولار، يعني أن التعرض لمخاطر الدولة بالعملات مقبول نسبياً. إن الكلام عن الأموال الساخنة الشديدة التقلبية لم يثبت في فترات التأزم، مما يشير إلى

## أزهري: الدولة ستتدخل حتماً في مشاريع الشراكة

## حنا: المهم ليس الودائع بل عمليات التسليف

## طربيه: السيولة دليل ثقة بأداء المصارف ومتانتها

أزهري: لكن من الطبيعي أن تحدد نسبة بين الدين وأموال المساهمين، سواء الديون الممنوحة للمجموعات الخاصة أو للدولة.

**● لكن، من هي الجهة المخوّلة وضع تلك السقوف؟**

أزهري: بعض المصارف تقول أنها لن تكتتب. ولكن عمليا في ظل المنافسة في القطاع المصرفي، مَن يمتنع عن الإكتتاب يصبح خارج السوق. فيجب أن تسمح الدولة للسلطات النقدية أن تحدد مهلة زمنية قد تكون خمس سنوات لوضع سقوف بهذا الشأن تنخفض تدريجا، علما اننا لا نكون احرجنا الحكومة في ظل وجود طلب حاليا على سندات الخزينة في السوق من الجمهور.

طربيه: ان الذي يحدد سقف الإكتتابات في سندات الخزينة هو السوق وتوافر السيولة فيها والوضع التنافسي بين المصارف، وهي كلها عناصر متحركة لا يمكن السيطرة عليها بالكامل. لكن نأمل في أن تخف حاجة الدولة الى المديونية، لأنها في ذلك تخدم نفسها وتخفف من مخاطرها وإنعكاس هذه المخاطر على القطاع المصرفي.

حنا: إن ضعف الدولة هو بأدائها المالي الوامن أكثر من حجم مديونيتها. التحدي يكمن في احتواء العجز في الموازنة في سبيل خفض حاجات الدولة الاقتراضية السنوية بدلاً من وضع سقوف معينة.

أزهري: يجب ان نعتبر مخاطر الدولة كما مخاطر الافراد. لذا، يجب ان تمنح المصارف مهلة زمنية بين 4 و5 سنوات لتخفف نسبة الدين مقارنة مع أموال المساهمين، فتعتاد الدولة الا تعتمد على القطاع المصرفي وحده بل بصورة أساسية على السوق التي ستحدد الفوائد بحسب العرض والطلب على دين الدولة. وبذلك، نكون من جهة خفضنا مجمل مخاطر المصارف، ومن جهة ثانية نكون أرغمنا السوق لن يلبيها إذا لم تفعل ذلك.

حنا: ثمة 11,6 مليار دولار اكتتابات مصرفية في سندات الاوروبوند بمردود بين 6,30 و7,00 في المئة حالياً بالدولار. اذا افترضت للدولة وبقيت السيولة جاهزة، فالعائد عليها ينخفض إلى 0,30 في المئة، يعني ان المصارف اذا ارادت ان تحتفظ بالسيولة فلا يمكنها أن تدفع فائدة على ودائع الدولار تجذب تدفقات خارجية. وارى ان عدم اقتراض الدولة الا بعملتها هو مفهوم منطقي، لان المخاطر تكون اقل. الى ذلك، كان الاقتراض على الليرة بين 11 و13 و15 في المئة وبآجال لسنة او سنتين، بينما على الدولار هو بفائدة 7 و8 في المئة. اليوم تغيّر الوضع، فالاقراض بالليرة على 3 و5 سنوات بات بفوائد 6 في المئة بينما على الدولار هو اقل من 7 في المئة وفقاً للتصنيف. واذا ارادوا تحويل كل الدين الى الليرة، سيكون ذلك على حساب احتياطات مصرف لبنان الإجمالية بالدولار الذي يشتريها منا في مقابل الليرة، ونحن نقرضها الى الدولة.

**● ما هي جدوى تحويل كل الدين الى الليرة...**

حنا: إن تمويل القطاع العام بالليرة عوضاً عن العملات الأجنبية يؤدي إلى خفض المديونية بالعملات الأجنبية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، والتي تشكل نسبة المشاشة المالية الأبرز، مما يحسن بنية المخاطر السيادية ويحفز تاليا مناعة لبنان المالية تجاه الأزمات المختلفة.

طربيه: الدين هو دين ولو كان بأي عملة، وتفاقمه خطر على الدولة. علما ان الدين الداخلي هو خطر كالدين الخارجي، إذ يحمله المواطنون كما تحمله المؤسسات. لذا، فان أي مسّ به او عدم تسديده، يتسبب باضطرابات اجتماعية ويصدع كيانية الدولة والمجتمع ليفضي ربما الى عدم استقرار دائم وخصوصا في بلد مكونات استقراره

حنا: اذا تعثرت الدولة بتسديد دينها بالعملات الأجنبية وسجلت عليها حال تخلف، اي تحويلات من ودائع الليرة الى الدولار؟ اين يصبح سعر الصرف؟ النتيجة هي أسوأ...

طربيه: لذا نقول ان الدين هو دين سواء أكان داخليا ام خارجيا. ويقتضي العمل على خفضه وضبط عجز الموازنة، بدلاً من بناء أي فرضيات لسيناريوات للتخلف عن السداد واستسهال تحميل أعبائها اللبنانيين.

حنا: خطره بالدولار يكون اقل...

أزهري: لا يمكن مبدئيا أي دولة أن تتخلف عن سداد دينها بالعملات الوطنية لأن في يدها بالنهاية إمكان طبع العملة. فالمشكلة هي أساسا في الدين الخارجي. ونزيد حاليا من عجز ميزانيتنا بحجة أن نسبة الدين للدخل القومي تنخفض، فهذا الدخل معرض للتقلص إذا حدثت خضات سياسية وأمنية في لبنان.

**● العجز يستوجب وقف الاهدار وخفض النفقات وزيادة الايرادات...**

حنا: لا نزال في حاجة الى سلة متكاملة. لكن، فلنبدأ بالاصلاحات بـ"المفرّق" ما دامت آلية "الجملة" غير جاهزة بعد. لنبدأ من الكهرباء.

### الشراكة: تحفظ عن القانون وليس المبدأ

**● اذا اردنا خفض النفقات، يفترض ان تتطلع الدولة الى تعزيز مناخ الاستثمار. لذلك، وضعت اطارا قانونيا لشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP، حيث سجلت المصارف موافقة مشروطة بتحفظات. ما هي حقيقة الموقف المصرفي؟**

طربيه: الاولوية هي لخفض العجز الناجم عن النفقات الادارية غير المنتجة. لكن الاستثمار في البنى التحتية

**● فتحت الدولة الباب، لكن شعرنا بتحفظ مصرفي. باي شروط ستكون المصارف الى جانب الدولة في ورشة البنى التحتية؟**

حنا: لدينا تحفظ عن القانون وليس عن المبدأ. لدينا 100 مليار دولار ودائع في القطاع، يعني أنه لدينا فائض في التمويل ممكن أن يستغل عن طريق تشجيع زبائننا على الاستثمار في تلك المشاريع. ولن نتردد اذا وجدنا ان هناك مشاريع مجدية ومربحة ومدارة وفق الاصول، وان تكون الادارة سليمة اي بعيدة من التدخلات السياسية.

أزهري: دورنا هو إيجاد مستثمرين وتأمين تمويل، فلا يجوز أن نساهم في مشاريع بصورة واسعة فنكرر مشكلة "أنترا"...

حنا: تمنعنا القوانين من استخدام ودائع الزبائن في مشاريع خارج اطار المادة 153. كل استثمار يجب ان يدخل ضمن رساميل المصارف. لذا، امكاناتنا في هذا المجال محدودة.

طربيه: تستطيع المصارف ان تدير اصدارات مالية لمصلحة تمويل مشاريع البنى التحتية ضمن اطار مبدأ الشراكة او باي طريقة تمويل اخرى. كما نوافق على موضوع الشراكة لانه بديل من الخصخصة التي اثارت معارضة سياسية حولها. نعتبر انه من الجيد دخول شريك استراتيجي في مشاريع بنية تحتية، وأن تقوم المصارف بتأمين التمويل اللازم له في الاطار المتبع لتمويل القطاع الخاص. وعلى المستثمر الشريك للدولة الاهتمام بدراسة الجدوى والربحية والتحصيل، علما ان المصارف تواكب هذه المراحل، وفي إستطاعتها استقطاب تمويل طويل الاجل بمساعدة المؤسسات المالية الدولية والعربية وشراكتها.

**● بعيدا من جدية المشاريع الاستثمارية ودراسات الجدوى، تكلم الاستاذ حنا عن ضرورة ابعاد تلك المشاريع المعروضة للشراكة عن التدخلات السياسية. هل لدى المصارف ثقة بان السياسيين لن يتدخلوا؟**

أزهري: إذا كانت الدولة شريكا أساسيا فهي حتما ستتدخل، وتاليا السياسيون.

حنا: الشريك يتولى الادارة، وعلى اساس ذلك نساعد في التمويل ولا نستثمر مباشرة. نحن نقنع المستثمرين بالجدوى الاقتصادية للمشروع، وثمة الكثيرون منهم.

**● الى اي مدى تستطيع المصارف الذهاب في تمويل الدولة (سواء عبر الدين او تمويل الاقتصاد) في ظل غياب الاصلاحات الاقتصادية والمالية مما يخشى ان ينعكس مجددا على التصنيف السيادي وتاليا على تصنيف المصارف، ولا سيما اذا حافظ الاستقرار الراهن على حاله من الاضطراب الهادئ؟**

حنا: المصارف مستعدة لأي تمويل لكن المهم تطبيق الاصلاحات. وكما قلت، فلنبدأ بالكهرباء حيث يجب الكلام على تمويل الانتاج. فنحن على استعداد للتمويل اذا ما اعطت الدولة ضمانات بمشتريات الإنتاج.

**● اطلاق الوعود سهل. لكن هل ثمة ثقة...**

حنا: إذا لم تسدد الدولة، يتوقف الإنتاج وينقطع التيار... علماً أن هناك الكثيرين من المستثمرين الراغبين في الاستثمار في مشاريع إنتاج الكهرباء او سواها.

أزهري: دور المصارف هو استقطاب المستثمرين وتوفير التمويل. وهناك سقف للتمويل يقاس بالاموال الخاصة، ودور المصارف الأساسي يجب أن يتركز على التسليف.

طربيه: المهم في مبدأ الشراكة هو ادخال القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية مع إدخال وسائله في دراسة الجدوى والإدارة

# ندوة "النهار" ناقشت أداء القطاع والإنغماس في تمويل الدين وفائض السيولة ومعدلات الفوائد

وتحسين الخدمات العامة.

**● المصارف إذاً في انتظار صدور قانون شراكة طالما تدرك ما هي المعايير التي تحدد بها في عمليات التمويل؟**

طربيه: القانون المنتظر هو اطار عام، والعبرة في التطبيق ودفاتر الشروط والعقود التي تجرى بين الدولة والقطاع الخاص.

**● هذا يعني ان لديكم ثمة تحفظات او تردد بع من ضعف في الثقة بالاداء الرسمي؟**

طربيه: يجب أن تعمل الدولة لعودة الثقة إدارتها بما يطمئن المستثمر المطلوب منه حمل مخاطر البلد ومخاطر المشروع. والعبرة في نجاح الدولة في استقطاب مشغلين ستراتيجيين يتمتعون بصدقية وقدرة وتجارب اجحة وليس مبتدئين. عندها، يساعد القطاع مصرفي في توفير اقنية تمويل لتلك المشاريع، لما ان المؤسسات الكبيرة تجلب عادة مصادر مويلها معها.

حنا: آليات الدفع لن تكون عشوائية. اذ ثمة شروط، وربما على شكل سندات خزينة.

أزهري: المطروح أن يتم اتفاق طويل لأجل بين الدولة ومنفذي المشاريع الكبيرة كمؤسسات لإنتاج الكهرباء مثلا، على أن تشتري الدولة الطاقة بسعر يتغير بحسب معادلة معينة. وطبعا تسعى الشركات المنفذة لهذه المشاريع أن تتنازل عن هذه العقود إلى مصارف لرغبتها في عدم تحمل المخاطر السيادية اللبنانية. وإذا قبلت المصارف بذلك، ستتحمل مخاطر إضافية ناجمة عن خلافات ممكنة في تنفيذ العقود بين الدولة والشركات المعنية، وقد تتأخر أو تمتنع الدولة عن الدفع بسبب هذه الخلافات.

طربيه: يفترض بالدولة ان تؤمن للمستثمر إسترداد أمواله من إيرادات المشروع الجاري تمويله، وهذه مسؤولية اضافية. علماً انه يمكن تلزيم التحصيل، وأن يعطى للمستثمر حق وقف الخدمة في حال عدم الدفع من العميل، كما هو الحال في خدمة الخليوي.

أزهري: ماذا سيكون الوضع إذا صعب على المصارف المتنازل لها عن عقود أن تقطع الخدمة عن بعض النافذين أو بعض المناطق التي لا تدفع حاليا فواتير الكهرباء؟

طربيه: تلزيم التحصيل في كل منطقة على حدة يساعد على نجاح التحصيل.

**● اي دور تلعب المصارف في رفع النمو الى 7 في المئة وفق التوقعات لهذه السنة بعد معدل وسطي 8 في المئة للاعوام الاربعة الماضية؟ وهل سيتعرض هذا الدور لـ"انحراف" قسري في حال طرأت اي ظروف امنية مفاجئة (اعتداء اسرائيلي، توتر امني في الداخل...) ام ان القطاع محكوم باطار انظمته وبتعاميم مصرف لبنان وبالمعايير الدولية التي تتطلب تلاؤما معها كي لا يعزل القطاع من المجتمع المصرفي والمالي في الخارج؟**

طربيه: وفق الاحصاءات، فان النمو مستمر اذا لم تطرأ اي ازمة ذات طابع امني. وكل الاحصاءات تشير الى تحسين مؤشرات النمو.

## النمو رهن الاستقرار

**● ما هي آخر تقديراتكم لمعدلات النمو الاقتصادي؟**

طربيه: نتوقع الوصول الى معدل 8 في المئة هذه السنة. والعنصر الاهم هو الاستقرار لانه يحفز الاستثمار، اذ لا نمو بدون استثمار. لذا، نريد حوافز استثمار، علماً ان الاستقرار المضبوط ضمن اطر معقولة في الاعوام الثلاثة الماضية ساعد في رفع معدلات النمو. تتمتع المصارف بإمكانات تمويل مرتفعة، فهي تتنافس في ما بينها لترفع حجم التسليفات الى القطاع الخاص. علما ان امكانات التسليف تطورت وشملت جميع المجتمع بما فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اضافة الى التسليف السكاني والاجتماعي والاستهلاكي.

اذاً، هناك مروحة تسليفات متطورة تجعل من الاقتصاد الوطني الافضل افادة من التسليف المصرفي في المنطقة، يرافقه انتشار مصرفي حتى في المناطق النائية من لبنان.

**● الى اي مدى تصل قدرة المصارف على الانخراط في تمويل عملية النمو في البلاد؟ وما هي فوائد تمويل القطاعين العام والخاص؟**

حنا: يبلغ حجم ودائع القطاع المصرفي 3 مرات حجم الاقتصاد. وتصل نسبة التسليفات إلى الناتج المحلي إلى نحو 90 في المئة، علما انها ارتفعت في دول شهدت نموا قويا الى 100 و130 في المئة. لكن، يشترط التسليف وجود مشاريع منتجة وقادرة على تحقيق مردود وتسديد مستحقاتها الى المصارف.

**● هذا احد الشروط التي تفرضها المصارف...**

أزهري: أعتقد ان للتسليف مشكلات أخرى...

**● هل هذا يعني تحفظا من جانبكم؟**

أزهري: لا، متخوف فقط إن بلغت المنافسة بين المصارف حداً غير منطقي سواء لجهة الإنخفاض الكبير في معدلات الفوائد أو أحيانا التساهل في ملاءة المقترضين.

**● هل لنا بتوضيح اكثر...؟**

أزهري: بتوضيح أكثر، المنافسة في مجال الفوائد جعلتها تنخفض أحيانا إلى ما دون الكلفة الإدارية والتشغيلية في حين تزيد مخاطر الديون مما يضع أعباء إضافية على لجنة الرقابة على المصارف.

**● ما هو حساب المخاطر في عمليات مماثلة بين التسليف والفوائد في ظل عوامل اخرى مؤثرة وفي مقدمها الاستقرار الداخلي او الخارجي؟**

طربيه: اهم وظيفة في المصارف هي ادارة المخاطر، علماً ان كل مصرف يقوّم المخاطر في ظل التوقعات المحتملة اي بعرض كل السيناريوات. بالطبع، للاقتصاد اللبناني مخاطره، ومعظمها سيادية تضغط على المعطيات المصرفية والاقتصادية. لكن في المقابل، يتمتع رجال الاعمال ومديرو الشركات بقدرة وخبرة في ادارة المخاطر عموما، لان الاقتصاد ليس حسن اداء مصرفي فحسب، بل ايضا حسن ادارة المؤسسات الاقتصادية.

التجربة الماضية مطمئنة، ولا سيما ان موارد القطاع المصرفي ثابتة اي ليست متقلبة، بدليل ما اظهرته حيال الازمتين الكبيرتين (اغتيال الشهيد رفيق الحريري وحرب تموز) وهما حدثان ضخمان وفقا للمقياس الجيوسياسي. وحينه، حصل ضغط على الليرة، لكن مصرف لبنان نجح في معالجته بينما استمرت المؤسسات في العمل، واستطاع لبنان تجاوز الفترة الصعبة. وليست معجزة ان يفوق حجم القطاع المصرفي ثلاث مرات حجم الاقتصاد الذي ليس اقتصادا داخليا بل خارجي ايضا. فالانتشار المصرفي في دول الاغتراب اللبناني يشكل احتياطا استراتيجيا للاقتصاد الوطني، وخصوصا في الفترة الاخيرة حين وجدنا ان وجود المغتربين تطوّر الى لاعبين اساسيين في بعض القطاعات الاقتصادية المهمة كالمصارف والصناعة والفنادق، وليس في الخليج فحسب، بل ايضا في اوروبا وغيرها. لذا، يجب ان نكون معتدلين في تقويم المخاطر لان اي مبالغة توقفنا عن النمو، علما ان اي تجاهل يعرض مؤسساتنا للخطر.

حنا: في موضوع تمويل المشاريع، يتوجب على كل مصرف ان يحدد المخاطر التي سيتحملها، سواء مع كفالة او بدونها. ولا بد من الاشارة الى ان اللبنانيين لا يتخلفون عن تسديد التزاماتهم. في الكلفة، عملية الاحتساب بسيطة: تضاف الى كلفة الودائع بالليرة، نسبة الـ15 في المئة احتياط لدى مصرف لبنان والتكاليف التشغيلية وكلفة التسليف مما يرفع الفائدة بالليرة من 6 الى 8,5 في المئة، ويضاف اليها ربحية المصرف. اما بالدولار، فمعدل الفوائد الدائنة هو 3 في المئة، يضاف اليها الكلفة التشغيلية وكلفة التسليف لترتفع الفائدة إلى 5 و6,50 و7 في المئة عند إضافة الحد الأدنى لهامش الربح. من هنا، يأتي الفارق بين الفائدة على الودائع (3%) والتسليف (7%).

**● ما هو الاتجاه المستقبلي لمعدلات الفوائد في السوق المحلية؟ وهل ثمة استقرار يترجم اعتياد السوق المعدلات الحالية؟**

أزهري: حين تكون هناك منافسة قوية بين المصارف بسبب عددها وودائعها الضخمة نسبيا، تتأثر الفوائد. لذا، يجب الأخذ في الاعتبار الكلفة والمخاطر، وهذا لا يتم دائما ولا سيما بالنسبة الى بعض كبار الزبائن. علما ان المقترضين يفيدون حاليا من المنافسة القوية بين المصارف بهذا الشأن.

حنا: لكن الفارق ناجم عن كلفة حقيقية غير منظورة.

**● يعمل النظام المصرفي وفق رؤية تطويرية وتحديثية متواصلة. ما الذي يتطلبه هذا المنحى في الاداء: من الدولة ومن القطاع الخاص (مبادرات قطاعية تحتاج الى دعم تمويلي ولكن مجدي...)؟ باختصار: ماذا تطلب المصارف من لبنان القطاع العام والخاص في الـ2011؟**

أزهري: لا نطلب شيئا من الدولة سوى ألا تفرض علينا مزيدا من الضرائب. فمثلا نحن البلد الوحيد الذي يفرض ضريبة على الودائع ولا سيما بالعملة الأجنبية. ومن الناحية العملية، تتحمل المصارف هذه الضريبة بدلا من الزبائن وذلك من ضمن الفوائد العالية التي تدفعها لهم.

**● كان لكم اعتراض، لكن لم يؤخذ به رغم موقفكم الموحد والواضح...**

أزهري: قبلنا بالضريبة حين كان الحديث عن نسبة 2,5 في المئة، لكنها رفعت الى 7. وتستسهل الدولة رفع هذه الضريبة "غير الإقتصادية" وتحصيلها، إذ تضعف القوة التنافسية للمصارف.

حنا: نعتقد أن الفوائد المرتفعة التي ندفعها اليوم هي نتيجة المناخ السياسي والأمني المتقلب. عندما تزول تلك العلاوات، تصبح تلك الضرائب عبئاً كبيراً على قدراتنا الاستقطابية.

**● أين هي المساوئ تحديدا؟ وأي تأثير لتلك الضريبة على أداء القطاع المصرفي؟**

حنا: لا نريد خفض الفوائد الآن. ماذا يبقى للزبون؟ لم يعد لبنان منصة مالية إقليمية اذا بقينا ندفع ضريبة على الفوائد، ماذا نفعل عندما تعود معدلات الفوائد إلى مستوياتها الطبيعية؟

**● في حال اقرت ميزانية 2010، هل ستطالبون بان تكون تلك الزيادة في الضريبة على الفوائد المصرفية موقتة الى حين تتمكن الدولة من تعزيز ايراداتها؟**

حنا: لا كلمة للمصارف في هذا المجال.

أزهري: يقولون ان القطاع المصرفي نافذ، لكن التجربة تدل على أن كلمته غير مسموعة في الأوساط السياسية.

حنا: قالوا لنا اما نزيد ضرائب عليكم او نأخذها من الزبائن مباشرة. وهذا يرتد على البلد.

**● اذا لم يعالج العجز ستبقي الدولة على هذه السياسة...**

**حنا: وزيرة المال تحاول ما في وسعها. لكن تتطلع في النهاية الى الأمور الهامشية الطارئة أكثر من المشكلات الاساسية التي تعانيها الميزانية.**

أزهري: قد تكون هوامش تحركها قليلة... ربما التركيبة السياسية تقف عائقا امامها...

حنا: في النهاية، عليهم ان يتذكروا ان القطاع المصرفي هو الدعامة الاساسية للاقتصاد. ماذا يفعلون به؟ يأخذون منه من هنا وهناك... هل يضعفون الدعامة؟

**● هل تؤمنون فعلاً بأن العلاج لحل المشكلات هو في الاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية؟**

حنا: لينفذوا ما التزموه فحسب. لا نحتاج منهم الى أكثر من ذلك.

أزهري: أكرر أن التركيبة السياسية الحالية ليست في مناخ الاصلاحات.

**● هل يفهم من هذا الكلام انكم غير متفائلين بتحسن في الاداء العام بما يحفزكم على العمل مع الدولة وفق مفهوم الشراكة؟**

حنا: في الاعوام الاربعة الماضية، لم تزد محفظة المصارف من الاوروبوند اكثر من 1,5 مليار دولار...

فلتؤمن الدولة الاستقرار الامني في البلد وينطلق كل شيء. في الـ2008 و2009 و2010 حقق الاقتصاد نموا لافتا. أين دور الدولة فيه؟ هذا اداء القطاع الخاص.

أزهري: الأهم ان يخففوا التشنجات ويتفادو بصورة خاصة الحوادث الأمنية. ولا نأمل منهم أكثر من ذلك...

حنا: المهم ان ينفذوا ما اعلنوه في البيان الوزاري...